اِستشكال الأحاديث النبويّة بين انْضِباط المُحَدِّثِين وانْفِلاَت المُحْدَثِين

The Problematic Understanding of Prophetic Hadiths Between the Discipline of the Traditional Hadith Scholars and the Excesses of Modern Critics

إعداد

د. فؤاد بن الحسين بُولْفَاف

دكتوراه في علوم الحديث والسيرة النبوية

جامعة ابن زُهْر - أَكَادير / المغرب

Dr. Fouad Ibn Al-Hhussein Boulfaf

PhD in Hadith Sciences and the Prophet's Biography

University Ibn Zohr Agadir / Morocco

00212618026386

boulfaf@gmail.com

الملخص

إن الإِستشكال أمر لا بد من وقوعه في النصوص الشرعية عامة، والنصوص الحديثيّة خاصة، وذلك لاختلاف درجاتها من جهة البيان، وكذلك لاختلاف الأفهام. ولذلك انبرى علماء الحديث لتقييد ضوابط فهم الأحاديث ظاهرة الإِستشكال؛ قطعا للسبيل على الفهم الخاطىء أو المنفلت لها، مع الإيضاح للمراد الحق بها. ويأتي هذا البحث لبيان تلك الضوابط التي التزم بها المحدِّثُون، مع العطف بذكر أوجه الإِنفلات التي وقع فيها غيرهم، وخصصت الذكر بالمُحْدَثِين. وتوسلت لبلوغ هذه الغاية بمنهجين اثنين: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإِستنباطي. وتوصلت في خاتمته إلى نتائج أهمها: الهوة الشاسعة بين المُحَدِّثين والمُحْدَثين في التعامل مع الأحاديث النبوية المستشكلة، واختلاف طبقات المستشكلين المُحْدَثين وأهدافهم ومناهجهم؛ مع كون النتيجة واحدة في النهاية!.

الكلمات المفتاحية: اِسْتِشْكَال - اِنْضِبَاط - اِنْفِلاَت - المُحَدِّثُون - المُحْدَثُون.

Abstract:

Problematic understanding is an inevitable issue in Islamic texts in general, and Prophetic hadiths in particular, due to the varying degrees of clarity in their expression as well as the diversity of individual understanding. For this reason, hadith scholars have dedicated themselves to establishing rules for understanding hadiths that seem problematic, in order to prevent misinterpretation or unrestrained understanding, while clarifying the correct intended meanings. This study aims to outline those principles adhered to by hadith scholars and to highlight the forms of deviation that others, particularly modernists, have fallen into. To achieve this goal, I employed two methodologies: the descriptive-analytical method and the deductive method. The study concludes with significant findings, the most important of which are the wide gap between traditional hadith scholars and modernists in dealing with problematic Prophetic hadiths, as well as the varying categories, objectives, and methodologies of modern objectors—despite the end result being the same.

Keywords: Problematic understanding, Regulation, Deviation, Hadith Scholars, Modernists

مقدمة

الحمد لله الذي الذي أَوْجدَنا من العَدَم، وأَمَدَّنَا بالنِّعَم، وهَدَانا لأفضل المِلَل، وجعلنا خيرَ الأُمَم، وصَلَّى الله على نبيّه المُكَرَّم، ذي الجاه المَعَظَّم، وعلى آله وصحبه وسَلَّم.

أما بعد؛ فإن البلاغ النبوي-كالبلاغ القرآني-يتفاوت من حيث الوضوح والغموض، وذلك لحِكَم أرادها الله تعالى؛ منها: ابتلاء عقول الناس وقلوبهم في تلقي الوحي والعمل به.

ولم يألُ العلماء جهدا في بيان معاني هذا البلاغ الشريف، فوضعوا-لذلك-قواعد عظيمة للتعامل معه؛ من أخذ بها سَلِم وسَلَّم، ومن تجاوزها إلى بنيّات عقله وهواه هَلَك وأَهْلَك.

ويأتي هذا البحث لبيان نزر من ذلك الجهد المبذول، وكذا تفنيدا لادعاءات المُتَفَلِّتين، الراغبين عن قواعد المُحَدِّثين.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، وذلك لسببين اثنين:

١- معالجته ظاهرةَ استشكال الأحاديث النبوية؛ التي اتسعت رقعتها في عصرنا حتى وردت على الألفاظ النبوية الصريحة.

٢- إسهامه في تقنين باب اِستشكال الأحاديث النبوية؛ بيانا وتذكرة للصادقين، ودفعا لكيد المرضى والمنفلتين والمفسدين.

إشكالية الموضوع:

للوقوف على إشكالية هذا الموضوع نسوق هذه الأسئلة الثلاثة:

١- هل يرد الإشكال على الأحاديث النبوية؟.

٢- ما هي الضوابط التي وضعها المحدِّثُون للتعامل مع الأحاديث النبوية المشكلة؟.

٣- ما هي مشاهد الاِنْفِلات في استشكال المُحْدَثين للأحاديث النبوية؟.

منهج البحث:

اتبعت منهجين اثنين من أجل تحرير موضوع هذا البحث:

أولا-المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بالسرد الوصفي لقضايا البحث ومسائله، مع تحليل مضامينها تحليلا علميًّا موضوعيًّا.

ثانيا-المنهج الإستنباطي؛ وذلك باستخراج أوجه التفاوت بين منهج المُحَدِّثين والمُحْدَثين في موضوع استشكال الأحاديث النبوية، والتوصل إلى النتائج والتوصيات المتعلقة به.

خطة البحث:

مقدمة تحوي: أهمية الموضوع، إشكاليته، خطته، منهج تناوله.

مدخل تضمن: تعريف مشكل الحديث، أسباب وقوع الإشكال في الأحاديث النبوية، ولمحة عن نشأة استشكال الأحاديث النبوية.

المطلب الأول: معالم الإنضباط لدى المُحَدِّثين في استشكال الأحاديث النبوية.

المطلب الثاني: معالم الإنْفِلاَت لدى المُحْدَثِين في استشكال الأحاديث النبوية.

خاتمة تتضمن: نتائج البحث وتوصياته.

وأتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل للمشرفين على هذا المؤتمر الجليل، وليست بأولى حسنات أهل العراق، بلد العلم والعلماء الذين طبقت شهرتهم الآفاق، وانتفع بهم الناس من شتى الأمصار والأعراق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

مدخل البحث

يحسن الإلماع قبل الولوج للمقصود من هذا البحث إلى مسائل ثلاثة:

المسألة الأولى-تعريف مشكل الحديث:

١- المشكل في اللغة:

تدور مادة (شَكَل) في اللغة العربية على معاني: المُلاَبَسَة، والمُمَاثَلَة، والمُشَابَهَة، قال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): "»الشين والكاف واللام مُعْظَم بَابِه المُمَاثلة؛ تقول: هذا شِكْلُ هذا؛ أي: مثله، ومن ذلك يقال: أمرٌ مُشْكِلٌ، كما يقال: أمرٌ مُشْتَبِه؛ أي: هذا شابَهَ هذا، وهذا دَخَلَ في شَكْلِ هذا(...). ومن الباب: الشُّكْلَة، وهي حُمْرة يخالطُها بياض، وعينٌ شَكْلاَء: إذا كان في بياضها حمرة يسيرة. قال ابن دُريد: ويسمى الدَّمُ أَشْكَل؛ للحمرة والبياض المختلطين منه،

وهذا صحيح، وهو من الباب الذي ذكرناه في إشكال الأمر، وهو من التباسه؛ لأنها حمرة لابسها بياض.»[1]

٢- مشكل الحديث في الإصطلاح الحديثي:

لم أجد تعريفا للمشكل عند المُحَدِّثين المتقدمين، وإنما هي إشارات لمعناه صدرت من الإمام الطَّحَاويّ (ت٣٢١هـ) في تقدمته لـ«شرح مشكل الآثار»؛ قال: «وإنِّي نظرتُ في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة؛ التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس؛ فمال قلبي إلى تأملها، وتِبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها(...)».[2] ولا يخفى أنه لم يقصد الحَدَّ بهذه الفقرة، ولو رامه لسَطَّره.

وهذه تعريفات بعض المعاصرين لمشكل الحديث:

١- قال الدكتوران مصطفى الخن وبديع السيد اللّحّام: «الحديث الذي يوهم ظاهره معنًى باطلا بمخالفته نَصَّ القرآن الكريم، أو مخالفته حقيقةً علميّة، أو إيهامه التشبيه في حق الله».[3]

٢- قال الدكتور أسامة خياط: «أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة».[4]

٣- قال الدكتور محمد أبو الفتح البَيَانُوني: «الأحاديث المقبولة التي توهم التعارض مع غيرها من الأدلة، والقواعد الشرعية، أو الحقائق العلمية، والتاريخية».[5]

مناقشة التعريفات: الملاحظ على التعريفات السابقة: تكميل بعضها لبعض، ووجه ذلك: إغفال الأول منها وجهين هامين من أوجه الاستشكال، ذُكرا في التعريفين الأخيرين، والوجهان هما: وجه مخالفة أحاديث أخرى، ووجه إشكال معنى الحديث. وأغفل التعريفات الأخيران وجه استشكال الحديث لتوهم التشبيه في حق الله تعالى، مع

(١) مقاييس اللغة (٣/٢٠٤-٢٠٥)، مادة (شَكَل). وراجع نص كلام ابن دُرَيْد في جمهرة اللغة (٢/٨٧٧)، مادة (شَكَل).

(٢) مشكل الآثار (١/٦).

(٣) الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح (ص: ٢٧٦).

(٤) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء (ص: ٣٢).

(٥) مشكل الحديث: دراسة تأصيلية معاصرة (ص: ٢٦).

ذكره في التعريف الأول.

ويمكن القول في تعريف جامع لما أُغْفِل في التعريفات السابقة، بأن مشكل الحديث هو: الحديث المقبول الذي يوهم ظاهره معنى باطلا؛ بمخالفته الأدلةَ الشَّرعيةَ، والقواعدَ المَرْعِيَّة، أو مخالفته لحقيقة علمية، أو لإشكال معناه، أو لإيهامه التشبيه في حق الله تعالى.

ووصف الحديث المستشكل بـ: «المقبول»: شرط مهم تُرجى به فائدة مشكل الحديث وثمرته، قال العلامة جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ): «قال العلامة السيد أحمد بن المُبَارك[١] في «الإبْرِيز» في خلال بحث في بعض الأحاديث الضعيفة: وإن كان الحديث في نفسه مردودا هان الأمر، ولله دَرُّ أبي الحسن القابِسِي حيث اعترض على الأستاذ أبي بكر بن فورَك؛ حيث تصدى للجواب عن أحاديث مشكلة وهي باطلة؛ قال القابسي: لا يُتكلَّف الجواب عن الحديث حتى يكون صحيحا، والباطل يكفي في رده كونه باطلا».[٢]

وكما سا غ الاشتغال بدفع الإشكال عن الحديث الصحيح، يسوغ دفعه-أيضا-عن الحديث المختلف في صحته عند من يرى صحته.[٣]

المسألة الثانية- هل يقع الإشكال في الأحاديث النبوية؟

نعم، يقع الإشكال في الأحاديث النبوية، كما يقع في القرآن الكريم أيضا؛ غير أنه لا يعدو أن يكون إشكالا ظاهريا، راجعا لأسباب، منها:

- اختلاف درجات النصوص الشرعية من جهة البيان؛ فمنها قطعية الدلالة، ومنها ظنية الدلالة، ومنها الخاص والعام، ومنها المطلق والمقيد، ومنها الناسخ والمنسوخ.[٤]

---

(١) هو: أبو العباس، أحمد بن مبارك بن محمد السجلماسي اللمطي المالكي، المفسر، المحدث، الفقيه، توفي سنة ١١٥٦هـ. انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (٥٠٦/١-٥٠٧)، والأعلام (٢٠١/١-٢٠٢). و«الإبريز» هو كتاب جمع فيه أقوال وأحوال شيخه عبد العزيز الدبا غ، ومساجلات وقعت بينهما؛ في مجالات علمية شتى، وهو مطبوع قديما على الحجر بإشراف الحاج عبد السلام بن محمد بن شقرون، ثم صورته بعدُ دار الكتب العلمية-بيروت، ط٣: ١٤٣٢هـ-٢٠٠٢م، وموضع نقل القاسمي منه في (ص: ٩٢).

(٢) قواعد التحديث (ص: ١٧٦-١٧٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ١٧٧).

(٤) انظر: دراسة نقدية في علم المشكل (ص: ٥٣)، ومشكل الحديث: دراسة تأصيلية (ص: ٤٧-٥١).

- رواية الحديث بالمعنى؛ إذ لا يدري المستمع أو القارئ للحديث: أهذا المعنى الذي قصده رسول الله ﷺ من الحديث أو صُرف بالرواية بالمعنى إلى غيره؟. من أجل ذلك اشترط أهل الحديث للراوي بالمعنى أن يكون عالما بالألفاظ ومراميها، خبيرا بما يحيل معانيها[1]، على أن الرواية بالمعنى «احتمال نادر الوقوع، يزيده، أو يدفعه البتة: أن تتفق روايتان صحيحتان فأكثر، والظاهر الغالب من رواية الثقة هو الصَّواب، وبه يجب الحكم ما لم تقُم حجَّة صحيحة على الخطأ».[2]

- اختصار لفظ الحديث، وهو كالرواية بالمعنى تماما؛ لهما الشروط والآثار نفسها.[3]

ولذلك انبرى علماء الحديث لدفع الإشكال عن الأحاديث النبوية المستشكلة في مصنفات مستقلة، أشهرها: «اختلاف الحديث» للإمام الشافعي (ت٢٠٦هـ)، و«تأويل مختلف الحديث» للإمام ابن قُتيبة (ت٢٧٦هـ)، و«شرح مشكل الآثار»[4] و«شرح معاني الآثار»[5] كلاهما للإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ).

المسألة الثالثة-نشأة استشكال الأحاديث النبوية:

يرجع استشكال الأحاديث النبوية إلى **العهد النبوي** نفسه، وذلك أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسمعون من النبي ﷺ أحاديث بالمباشرة أو بالواسطة-من بعضهم لبعض-، وتكون هذه الأحاديث مشكلة في نفسها: كليًّا، أو جزئيًّا، أو يكون السامع لها لم يقع له فهمها على وجهها، فيبادرون-حينذاك-النبي ﷺ بالسؤال دفعا للإشكال.

---

(١) انظر: مشكل الحديث: دراسة تأصيلية معاصرة (ص: ٥٣-٥٤). وراجع: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢١٣).

(٢) الأنوار الكاشفة (ص: ٢٣٥).

(٣) انظر: مشكل الحديث: دراسة تأصيلية معاصرة (ص: ٥٤-٥٥).

(٤) اختصره القاضي أبو الوليد الباجي المالكي (ت٤٧٤هـ)، ولا نعلم عنه خبرا، وعَصَرَهُ القاضي أبو المحاسن الملطي الحلبي الحنفي (ت٨٠٢هـ) في «المُعْتَصر من المختصر من مشكل الآثار»، وهو مطبوع. واختصر كتاب الطحاوي أيضا: القاضي ابن رشد الجد المالكي (ت٥٢٠هـ)، ذكره ابن بشكوال في الصلة (ص: ٥٤٦)، وغيره.

(٥) اختصره القاضي ابن رشد الجد المالكي (ت٥٢٠هـ) أيضا، له نسخة فريدة نفيسة بدار الكتب المصرية، عدد لوحاتها: ١٨٩ لوحة، كان الفراغ من نسخها سنة ٨٠٩هـ، وهي منقولة من نسخة المؤلف، ولم ينشر إلى الآن!.

ووقائع الصحابة في هذا الباب عديدة، نسوق منها هاهنا واحدة؛ فعن عبد الله بن أبي مُليكة؛ أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: **«من حُوسِب عُذِّب»**. قالت عائشة: فقلت: أَوَ ليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ٨﴾ [الانشقاق: ٨]، قالت: فقال: **«إنما ذلك العرض؛ ولكن من نوقش الحساب يهلِك»**.[1]

ولم يكن استشكال عائشة رضي الله عنها للشطر الأول من هذا الحديث إلا رغبة في الفهم والإستيعاب، لا التنطع والإستغراب، ولذلك ترجم البخاري لهذا الحديث بـ: باب من سمع شيئا فراجَعَ حتَّى يعرِفَه.

وحدثت وقائع أخرى للصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة النبي ﷺ؛ لكنها لا تكاد تجاوز أصابع اليدين في مجموعها، مع ما لها وما عليها من جهة الثبوت والنظر، إضافة لما كانت تنضح به من حسن القصد، وسلامة الطوية، والحمية البالغة لجناب النبي ﷺ وسنته الغراء.

واستمر استشكال الأحاديث النبوية في عهد التابعين ومن بعدهم من أئمة الحديث والدين؛ غير أنه كان موجها لأحاديث معدودة، محصورا شأنه في ابتغاء فهم تلك الأحاديث على وجهها، لا رغبة للتشكيك فيها، أو جنوحا إلى ردها وتضعيفها، هذا مع استحضار ملابسات استشكالهم لتلك الأحاديث؛ إذ منهم من بلغته طرق حديث، ولم تبلغه طرقه أخرى، ومنهم المجتهد في استشكال حديث ما وفق قواعد منضبطة بيّنة، وغير ذلك من الملابسات التي تقطع بحسن القصد والعمل.[2]

ثم جاء عصرنا؛ حيث اختلط الحابل بالنابل، وصار كل من هب ودب يستشكل بحق أو بباطل، وانتشر رد الأحاديث النبوية الصحيحة الصريحة دفعا بالصدر؛ فهذا يردها بدعوى مخالفة القرآن الكريم، وذاك بدعوى مخالفة العقل، والآخر بدعوى مخالفة العلم التجريبي، وهلم جرا من أوجه الرد والإبطال، والرغبة عن الفهم والإمتثال.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٣)، واللفظ له، ومسلم (٢٨٧٦).

(٢) راجع لمزيد تفصيل: رفع الملام عن الأئمة الأعلام لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني.

المطلب الأول: معالم الإنضباط لدى المُحَدِّثين في استشكال الأحاديث النبوية

لقد ضبط أهل الحديث باب استشكال الأحاديث النبوية ضبطا لا نظير له ولا مثيل، لم يَذَر غبشا لدى مستشكل ذي عقل سليم وقصد أثيل، وذي مجموعة من المعالم التي تجلي ضبطهم الموصوف، وإتقانهم المعروف، وقد جعلته قسمين اثنين:

القسم الأول-المعالم العامة:

اقتصرت منها على أربعة معالم:

- **المعلم الأول: الأخذ بالظاهر هو الأصل في فهم النصوص الشرعية.** ولا ينصرف عن الظاهر إلا بقرائن معتبرة. قال الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ): "والقُرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو سُنّة أو إجماع بأنه على باطنٍ دون ظاهر.»[١] وما قيل في القرآن الكريم يقال في السنة النبوية.[٢]

- **المعلم الثاني: الأصل في الكلام الحقيقة لا المجاز؛** فإذا تلقّى المستمع حديثا نبويا صحيحا، فيحمل لفظه ومعناه على المعنى الحقيقي لا المجازي، وهذا هو الراجح لدى العلماء.[٣]

- **المعلم الثالث: التفريق بين عالم الغيب وعالم الشهادة.** فالمستشكل العاقل لا يسَوّي بين هذين العالمين المتفاوتين البتة، وذلك لتباين المقاييس التي يؤخذ بها عند التعامل مع الأخبار المتصلة بهما؛ فعالم الغيب مبناه على التسليم لخروج أخباره عن دائرة حكم العقل، وعالم الشهادة مناطه على الإدراك والتفهّم، ولا مجال للاستحالة فيه.

قال الإمام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): "''فكيف يجوز أن يقال: إن في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ قدم رأيه على نص الرسول ﷺ في أنباء الغيب التي ضل فيها عامة من دخل فيها بمجرد رأيه، بدون الاستهداء بهدي الله، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره وتقصيره في هذا الباب».[٤]

---

(١) الرسالة (ص: ٥٥١).

(٢) راجع: إعلام الموقعين (٣/١٠٨-١٠٩).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٦٣)، ودرر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١/٣٠).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/١٥٥). وراجع كلاما مهما في هذا السياق لابن خلدون في تقدمة تاريخه

- **المعلم الرابع: استشكالُ النصِّ لا يعني بطلانَه.** وهي قاعدة أبدعتها أنامل المحدث الذَّهبي يحيى بن عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني (ت١٣٨٦هـ)، وهو يكشف الزلل والمجازفة الواقعين في كتاب «أضواء على السنة» لأبي رِيَّة؛ قال رحمه الله تعالى: "واعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم، ولا سيما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية؛ لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحِكْمَته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يَستشكلها كثير من الناس، وقد أُلِّفَت في ذلك كتب[١]، وكذلك اسْتَشْكَل كثير من الناس كثيراً من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، منها ما هو من رواية كبار الصحابة، أو عدد منهم، كما مرّ، وبهذا يتبين أن: **استشكال النص لا يعني بطلانه،** ووجود النصوص التي يُستَشكَل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسُّنّة عفواً، وإنما هو أمر مقصود شرعاً؛ ليبلوَ الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابا من الجهاد يرفعهم الله به درجات.»[٢]

القسم الثاني-المعالم الخاصة:

وجملة هذه المعالم سبعة:

- **المعلم الأول: اعتبار قواعد المحدثين في قبول الأحاديث وتفهمها.**[٣] فلا يسوغ للمستشكل-وخاصة إن لم يكن ذا معرفة بتلك القواعد-أن يجاوزها لهوًى في نفسه، أو تعصبٍ لمذهبه. ولقد صَدَق الحافظ ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ) وبرّ لما قال رحمه الله تعالى: «وإذا تكلم المرء في غير فَنِّه أتى بالعجائب».[٤]

- **المعلم الثاني: ثبوت الحديث عن رسول الله ﷺ حجة بذاته،** فيستغني بنفسه، ولا يحتاج لغيره. قال الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ): "الخبر عن رسول الله ﷺ يستغني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره إن وافقه قوة، ولا يوهنه إن خالفه غيره، وأن الناس كلهم بحاجة إليه، والخبر منه متبوعٌ لا تابع.»[٥]

(٥٨٢/١).

(١) أشهرها: تأويل مشكل القرآن للإمام ابن قتيبة الدِّينَوَرِي (ت٢٧٦هـ)، وهو مطبوع.

(٢) الأنوار الكاشفة (ص: ٢٢٣).

(٣) انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث (ص: ١٠١-١٠٢).

(٤) فتح الباري (٥٨٤/٣).

(٥) اختلاف الحديث (ص: ٢٠).

- المعلم الثالث: السنة النبوية وحيٌ من الله تعالى، فلا يمكن أن تتناقض فيما بينها، أو تتعارض مع القرآن الكريم والقواعد الشرعية؛ إلا في الأذهان.[1]

قال الإمام الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): "فكل خَبَرَيْن عُلِم أن النبي ﷺ تكلم بهما، فلا يصِحُّ دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين؛ لأن معنى التعارض بين الخبرين: أن يكون موجب أحدهما منافيا لموجب الآخر، وذلك يُبطِل التكليف إن كانا أمرا ونهيا، وإباحة وحظرا، أو يوجِب كون أحدهما صدقا، والآخر كذبا إن كانا خبرين، والنبي ﷺ مُنزَّهٌ عن ذلك أجمع، ومعصومٌ منه باتفاق الأمة، وكلِّ مثبت للنبوة. وإذا ثبتت هذه الجملة، وجب متى عُلم أن قولين ظاهرهما التعارض، ونفي أحدهما لموجب الآخر، أن يُحمل النفي والإثبات على أنهما في زمانين، أو فريقين، أو على شخصين، أو على صفتين مختلفتين، هذا ما لا بد منه، مع العلم بإحالة مناقضته عليه السلام في شيء من تقرير الشرع والبلاغ."[2]

وقال الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ): «لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية، ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مهيع واحد، ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أدّاه بادئ الرأي إلى ظاهر اختلاف، فواجبٌ عليه أن يعتقد انتفاء الإختلاف؛ لأن الله تعالى قد شهد له أن لا اختلاف فيه.»[3]

- المعلم الرابع: النص الصحيح لا يتعارض مع العقل الصريح. قال الإمام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): "لا يُعلم حديثٌ واحد يخالف العقل أو السَّمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، بل لا يُعلم حديثٌ صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون علي تركه إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ، ولا يُعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه، فضلا عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البَيِّن لعامَّة العُقَلاء، فإنَّ ما يُعلم بالعقل الصَّريح البيِّن أظهر مما لا يُعلم؛ إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية."[4]

---

(١) انظر: مشكل الحديث: دراسة تأصيلية معاصرة (ص: ٩٨-٩٩).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص: ٤٣٣).

(٣) الاعتصام (٢٧٢/٣).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١٥٠/١- ١٥١).

- **المعلم الخامس: جمع طرق الحديث المستشكل؛** فربّ متن حديث مشكل يوضحه متن طريق له أخرى، ورُبَّ لفظة مشكلة في حديث يُزِيله عنها لفظ واقع في طريق أخرى.

قال الإمام ابن مَعين (ت٢٣٣هـ): "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه.»

وقال الإمام علي بن المَدِيني (ت٢٣٤هـ): "الباب إذا لم تُجمع طرقُه لم يَتَبَّين خطؤه.»

وقال الإمام أحمد (ت٢٤١هـ): "الحديث إذا لم تَجمع طرقَه لم تَفْهَمْه؛ الحديثُ يُفَسِّر بعضُه بعضا.»[1]

- **المعلم السادس: اعتبار قواعد علم مختلف الحديث في التعامل مع الأحاديث المتعارضة؛** طليعتها الجمع، فإن تعذّر نظر في ثبوت النسخ من عدمه، فإن انتفى تم الترجيح بشروطه المقررة في العلم المشار إليه.[2]

- **المعلم السابع: النظر في أسباب ورود الأحاديث وملابساتها؛** فهي من أهم المهمات في فهم الأحاديث النبوية، ودفع الإشكالات عنها.[3] قال الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ): "ويُحَدّث عنه-أي: عن الرسول ﷺ- الرجلُ الحديثَ قد أدركَ جوابَه، ولم يُدْرك المسألةَ، فيَدُلّه على حقيقة الجواب بمعرفته السَبَبَ الذي يَخرُجُ عليه الجواب.»[4]

المطلب الثاني: معالم الإِنْفِلاَت لدى المُحْدَثِين في استشكال الأحاديث النبوية

يجدر بنا قبل بيان المراد من هذا المطلب أن ننبه على بعض المقدمات الرئيسة:

المقدمة الأولى: اختلاف طبقات المستشكلين؛ فليسوا سواء؛ إذ منهم العلماء والدعاة الصادقون الذين يحملون هَمّ الإسلام في قلوبهم، وراية الإصلاح بألسنتهم وأقلامهم؛ كالشيخ الداعية الكبير محمد الغزالي (ت١٤١٦هـ)، صاحب كتاب «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»؛ الذي أجرى عليه ردودا عديدة، منها العالي ومنها النازل؛ فاستشكالات هؤلاء وإن غرّدت خارج سرب المنقول والمعقول، فلا يظن بهم قصد التنقيص من مكانة السنة النبوية،

---

(١) أخرج الخطيب البغدادي هذه الأقوال الثلاثة جميعا في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢١٢).

(٢) راجع: مشكل الحديث: دراسة تأصيلية معاصرة (ص: ١٠٦-١٠٨)، ودراسة نقدية في علم مشكل الحديث (ص: ١٠٨)، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء (ص: ١٢٥-٣٣٢).

(٣) راجع: مشكل الحديث: دراسة تأصيلية معاصرة (ص: ١٠٩- ١١١)، ودراسة نقدية في علم مشكل الحديث (ص: ١٠٨)، ونظرية الاعتبار في العلوم الإسلامية (ص: ٣٥٩-٣٧٣).

(٤) الرسالة (ص: ٢٧٠).

بله ردها وإلغاءها. ومنهم راغبون عن سبيل السداد إلى غيره من البدائل الزائفة التي ارتضوها لأنفسهم ورأوها صالحة لبني جلدتهم، فجعلوا استشكال السنة النبوية الصحيحة-لردها-وسيلة لغايتهم، وطليعة لعملهم، وإن ادعوا خلاف ذلك، وهم كثيرون في زماننا، وسخرت لثلة منهم المنابر والمشاهد؛ فهؤلاء إنما يريدون بالِاستشكال ردَّ السنة النبوية وإلغاءها ليصفو الجو لآرائهم ونظرياتهم.

المقدمة الثانية: تفاوت أهداف المستشكلين، وهذا التفاوت مردّه لاختلاف المشارب والمناهج والمذاهب والمبادئ؛ فالمستشكلون منهم الراغبون في السنة النبوية، المُقرّون بمكانتها ودورها في التشريع الإسلامي، وأنها ردف للقرآن الكريم، وقرينة له، ومنهم الراغبون عنها، المزدرون لها ولأهلها؛ فأهداف الفرقة الأولى لا تتساوى مع أهداف الفرقة الثانية رأسًا، وإن توافقتا في الِاستشكال شكلاً أو مضمونًا.

المقدمة الثالثة: اختلاف مناهج المستشكلين كَمًّا وكَيْفًا؛ أما اختلاف المنهج الكمّي، فأريد بها عدد الأحاديث النبوية التي وقع عليها الِاستشكال؛ فإن ميزانها مختلٌّ لَدَى أصحاب المناهج التي تروم الِاستشكال من أجل الرد أو الإلغاء، أو الِازدراء، خلافا لأصحاب المناهج التي ترى للسنة النبوية مكانة في التشريع الإسلامي كما سلف.[1]

وهذا أوان سياق معالم انْفِلاَت المُحْدَثِين في استشكال الأحاديث النبوية، وهي قسمان أيضا:

القسم الأول-المعالم العامة:

المعلم الأول-التعجل في الِاستشكال. وقد أدى هذا التعجل بعدد من المستشكلين إلى رد جملة من الأحاديث التي اتفق أهل الحديث على صحتها، خصوصا التي جاءت عند البخاري ومسلم. وصنيع الأستاذ جمال البنا (ت١٤٣٤هـ) في كتابه: «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم»! داخل في هذا الباب من التعجل؛ فقد جَرَّد البخاري ومسلما من عشرات الأحاديث التي يراها لا تلزم، ومع صرف النظر عن وضع الأستاذ نفسه-كونه غير متخصص في علوم السنة النبوية رأسا-موضع المقارنة مع البخاري ومسلم، الإمامين الجبلين؛ الذين سلخَا جل عمرها في صناعة الحديث[2]؟!؛ فإنه انتهج في هذا الكتاب نهجا ردئيا يطفح

(١) راجع: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث (ص: ٢١).

(٢) لعل أول من عبر بهذا المصطلح الإمام مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)؛ إذ قال في كتاب التمييز (ص: ٢١٨)- وقوله يتلاقى مع سياق المتن-: "واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح

تعجلا وسطحية في الِاستشكال، وغلب عليه السَّرْد سَرْدًا مجردًا من التعليق، استدعاء لفطنة القارئ العميق!.[1]

المعلم الثاني-الِاستخفاف بالمُحَدِّثين وقواعدهم، وهي سمة غالبة على كتابات المستشكلين المعاصرين، خصوصا الذين لا قبل لهم بمعرفة تلك القواعد، بله تطبيقها والعمل بها!. والمطالع لصنيع الشيخ محمد الغزالي في كتابه المسمى سابقا (السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث)[2] يجد نماذج من النقد اللاذع لبعض أئمة الحديث، والِاستسهال لجملة من صنائعهم وقواعدهم في فهم الحديث النبوي، والكشف عن علله. والِاستخفاف والجهل بالمُحَدِّثين وقواعدهم هو الذي أدى بزكريا أوزون ليؤلف كتابا بعنوان: «جناية البخاري-إنقاد الدين من إمام المُحَدِّثين»!، ورشيد أَيْلاَل ليؤلف كتابا بعنوان: «نهاية أسطورة البخاري»!، وهلم جرًّا.

المعلم الثالث-التأثر بالواقع والتَّهُمُّم به، وهذا بارز في كتابات الشيخ محمد الغزالي أكثر من غيره، ومن قرأ تقدمته لكتاب «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث» وقف على ملامح ذلك، بل إن عناوين كتبه تقضي بتهممه بواقع أمته، ورغبته في إصلاح ما فسد منه؛ غير أنه بالغ في تطلب الأسباب حتى جعل منها ما ليس بسبب رأسا، ومن ذلك: صنيعه مع المُحَدِّثين وجملة من الأحاديث.

القسم الثاني-المعالم الخاصة:

جماع هذه المعالم لدى المُحْدَثين ثلاثة:

المعلم الأول-الإيواء إلى ركن القرآن الكريم بحق وبغير حق. وما أعظمه من ركن شديد؛ لكن بشروطه المعتبرة عند أهل الحديث وأهل الفقه، ومنها: اعتقاد تكامل السنة النبوية مع القرآن الكريم، ولزوم اعتبارها في التعامل معه: نظريا وتطبيقيا؛ قال الإمام ابن القيم (ت٧٥١هـ): "والذي يجب على كل مسلم اعتقاده أنه ليس في سنن رسول الله ﷺ الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله، بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل:

والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرهم".

(١) كذا قال هو نفسه في موضع من تجريده (ص: ٢٥١).

(٢) راجع منه مثلا: (ص: ١٩ وما بعدها، و١٢٦ وما بعدها).

- المنزلة الأولى: سُنَّةٌ موافقة شاهدة بنفس ما شهد به الكتاب المنزل.
- المنزلة الثانية: سُنَّةٌ تُفَسِّر الكتاب، وتُبَيّن مراد الله منه، وتقيّد مطْلَقَه.
- المنزلة الثالثة: سُنَّةٌ متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب، فتبينه بيانا مبتدأ.

ولا يجوز رد واحدة من هذه الأقسام الثلاثة(...). والذي نُشهد اللّهَ ورسولَه به: أنه لم تأت سنة صحيحة واحدة عن رسول الله ﷺ تُنَاقض كتاب الله وتُخالفه البتة، كيف ورسول الله ﷺ هو المُبَيِّن لكتاب الله، وعليه أُنزل، وبه هداه الله، وهو مأمور باتباعه، وهو أعلم الخلق بتأويله ومُراده، ولو ساغ رَدُّ سنن رسول الله لِمَا فَهِمَه الرجل من ظاهر الكتاب لَرُدَّت بذلك أكثر السنن، وبَطَلَت بالكلية، فما من أحدٍ يُحتجّ عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونِحْلَته إلا ويمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها، ويقول: هذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق، فلا تقبل(...).»[1]

وقد وقع من عموم المستشكلين المُحْدَثين جنوحٌ عن هذه القاعدة المتقررة لدى أهل العلم بعلوم الشريعة قاطبة-بله أهل الحديث-، فراحوا يردون جملة من الأحاديث الصحيحة بدعوى مخالفتها للقرآن الكريم بادي الرأي، بل إنهم ألغوا الأسانيد التي هي محل النظر الأول للحديث، وانتقلوا مباشرة للمتن؛ دون أي اعتبار يذكر؛ قال الشيخ الغزالي: «(...)على أن توجيهات القرآن الصريحة، أو إيماءاته الخفية، يجب أن تكون سياجًا لا يُخترق، ويجب أن تُرجَّح على كل توجيه آخر مهما صحت روايته، وذلك حق القرآن وحده؛ فإن الله أضفى عليه من الحفظ والخلود ما لم ينله غيره.»[2] وقال في موضع آخر: «ولو أننا استحضرنا توجيهات القرآن ابتداء ما احتجنا إلى مناقشة السند وتوهينه، يكفي أن يكون المتن مخالفا للقرآن ليردّ أشد الرد.»[3] وقال: «إن أي حديث يخالف روح القرآن أو نصه، فهو باطل من تلقاء نفسه».[4]

والمُغالون من المستشكلين إنما تستروا خلف شعار: "القرآن الكريم أولا"، أو: "القرآنيون"؛ ليَضَعُوا من مكانة السنة النبوية شيئا فشيئا، تمهيدا لإبطال دورها في التشريع رأسا.[5]

---

(١) الطرق الحكمية (١/١٨٦-١٨٨).
(٢) كيف نفهم الإسلام (ص: ١٥٠).
(٣) هذا ديننا (ص: ٢١١).
(٤) المرجع السابق (ص: ٢١٣).
(٥) راجع مثلا: "المعايير القرآنية" الاثني عشر التي اخترعها جمال البنا في السنة النبوية ودورها في الفقه

وأسوق هاهنا نموذجا لحديث وإن لم يكن مما اتفق أهل الحديث على تصحيحه؛ لكني أروم به بيان منهج بعض المُحْدَثين في التعامل مع مشكل الحديث؛ قال الشيخ محمد الغزالي: "وفي هذه الأيام صَدَر تصحيح من الشيخ الألباني[1] لحديث: «**لحم البقر داء**».[2] وكل متدبر للقرآن الكريم يدرك أن الحديث لا قيمة له مهما كان سنده!. إن الله تعالى في موضعين من كتابه أباح لحم البقر، وامتن به على الناس، فكيف يكون داء؟. في سورة الأنعام يقول: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾١٤٢ (، ثم فصل ما أباح أكله، فيقول: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ﴾، ثم يقول: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ﴾ [الأنعام: ١٤٢-١٤٤]. وفي سورة الحج يقول: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ۖ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ ۖ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ٣٦﴾ [الحج: ٣٦]. والبُدْن هي: الإبل، والبقر، والجاموس، فأين موضع الداء فيها؟(...)".[3]

يقال في الجواب عن استشكال الشيخ رحمه الله تعالى:

أولا: إن الشيخ الألباني-على ما بذله من جهود عديدة في ميادين السنة النبوية-ليست حجة على أهل الحديث، وليس متحدثا بألسنتهم، ولو رجع الشيخ الغزالي لأهل الحديث قبل الألباني أو بعده، لوجد من يضعف إسناد الحديث؛ كالذَّهَبِيّ (ت٧٤٨هـ)[4]، والهَيْثَمِيّ (ت٨٠٧هـ)[5]، وشمس الدين السَّخَاوي (ت٩٠٢هـ).[6] على أن الألباني ليس متفردا بالتصحيح، بل سبقة الحاكم (ت٤٠٥هـ).[7]

الجديد (ص: ٢٤٩-٢٦١)، وأكدها في تقدمة تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم (ص: ١٧-١٨)؛ تقف على خطة لتجريد السنة النبوية من كم واسع من الأحاديث الصحيحة التي تمثل جوانب مهمة من تدين المسلمين، خصوصا ما له صلة بالغيبيات والمعجزات، وهلم جرا.

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٦/٤، رقم: ١٥٣٣).

(٢) لفظ الحديث: «ألبانها شفاء، وسمنها دواء، ولحومها داء»، راجع تخريجه عند الألباني.

(٣) السنة النبوية (ص: ٢٠-٢١).

(٤) انظر: مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم (٣٢٠٨/٧، رقم: ١٠٧٤).

(٥) انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩٠/٥، رقم: ٨٣١١).

(٦) انظر: الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية (٢١/١-٢٥، رقم: ٤).

(٧) انظر: المستدرك على الصحيحين (٢٤٠/٩-٢٤١، رقم: ٨٤٧٥)؛ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ثانيا: على فرض صحة الحديث، فما المانع من احتمال كون لحوم البقر فيها داء، مع كونها نعمًا؛ فإن من المشهور لدى أهل المعرفة بالطب والأغذية أن عددًا من الأطعمة والأشربة والأعشاب إذا كثر تناولها انقلب أثرها من النفع إلى الضر، وأنَّ عددا منها تصلح لأناس دون آخرين، ولحم البقر اكتُشف في زماننا أنه كثير الدَّسَم والدهون مقارنة من غيره من اللحوم الحمراء، وقد يؤدي بآكليه-خصوصا قليلي الحركة- إلى احتمال الإصابة بأمراض القلب؛ قال أبو الحسن الحَمَوي الطَّبيب الكَحَّال (ت٧٢٠هـ): "لحم البقر بارد، يابس، عسر الِانهضام، بطيء الانحدار، يولد ماء سوداويا، لا يصلح إلا لأصحاب الكد والتعب الشديد، وهو يورث الأمراض السوداوية؛ كالبَهَق، والجَرَب، والقُوباء، والجُذام، وداء الفيل، والسَّرطان، والوسواس، وحمّى الرِّبع، والدوالي، وكثير من الأمراض(...)".[1] ثم استدل بهذا الحديث.

ثالثا: ما كان الشيخ محتاجا للمجازفة والفظاظة في التعبير تجاه السند وأهله بقوله: "الحديث لا قيمة له مهما كان سنده"!، بل كانت تكفيه عبارة أرق وأدق، وهو من فرسان ميدانها الواسع.

المعلم الثاني-تقديس العقل، وتقديم أحكامه ومقرراته. نقول بادئ ذي بدء: إن المحدثين قد راعوا العقل السليم الصريح وأحكامه في علومهم، بل إنهم جعلوه مُحْكَمًا يعرضون عليه حديث الرواة؛ قال المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ): "راعى المحدثون العقل في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث. فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته(...). والأئمة كثيرا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلا عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد: "منكر"، أو "باطل". وتجد ذلك كثيرا في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثا حديثا. فأما تصحيح الأحاديث فهم به أعنى وأشد احتياطا، نعم ليس كل من حكي عنه توثيق أو تصحيح متثبتا، ولكن العارف الممارس يميّز هؤلاء من أولئك. هذا، وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث أن منها أحاديث تثقل على بعض المتكلمين ونحوهم،

(١) الأحكام النبوية في الصناعة الطبية (ص: ٩١). ومنه استفاد ابن القيم في زاد المعاد (٥٥٦/٤).

ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى(...)".[1]
هذا كلام غاية في الدقة والتحرير.

وأما تقديس العقول مطلقا، وتقديم مقرراتها بلا تحرير ولا تقرير، فلا يقبله عقل سليم صريح؛ إذ العقول تتفاوت، ومداركها تختلف، وهذا ما يتعامى عنه مستشكلو أحاديث السنة النبوية بعقولهم دون خطم ولا أزمة، زاعمين بذلك تحرير العقل من النقل، وهم-بذلك-إنما يرومون تحرير عقولهم من قواعد النقل ليصفو لهم ميدان التحكم في مثارات نصوص الشريعة ومفاهيمها!. وذلك كصنيع سامر الإسلامبولي في مؤلفه: «تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم»!؛ حيث اجتهد لتحرير عقله من جملة من المنقولات المتفق على صحتها، ومن جملتها: قول رسول الله ﷺ: «**لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا، فسَلَّطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة، فهو يقضي بها ويعلّمها**»[2]؛ قال سامر: "المعروف أن الحسد كله مذموم، وهو صفة قبيحة، ولا يستخدم إلا في هذا المعنى، انظر «القاموس المحيط»[3]: حسده: تمنى أن تتحول إليه نعمته وفضيلته، أو يسلبهما(...). وجملة: «**لا حسد إلا في اثنتين**»؛ إدانة حقيقية صريحة للحسد، ونفي له، أما استثناء الحالتين منه، فلم ينف عنهما فعل الحسد، وإنما يبقى الحسد ملازما لهما، ولا مبرر إلى تأويل الحسد إلى معنى آخر لا علاقة له بالحسد(...)".[4] والجواب عن استشكاله هذا من وجوه أربعة:

الوجه الأول: السنة النبوية القولية مصدر من مصادر الِاحتجاج للغة العربية ومسائلها؛ لكونها–في الغالب-من قول صاحب جوامع الكلم، وأفصح من نطق بالضاد، ﷺ.[5] وقد احتج أهل اللغة بهذا الحديث في تفسير الحسد بالغِبْطة؛ كالجاحظ (ت٢٥٥هـ)[6]، وثعلب

(١) الأنوار الكاشفة (ص: ٦-٧).
(٢) أخرجه البخاري (١٤٠٩، ٥٠٢٥)، ومسلم (٨١٦، ٨١٥)؛ من حديثيْ: ابن مسعود و ابن عمر. وأخرجه البخاري أيضا (٥٠٢٦)؛ من حديث أبي هريرة. فجاء عن ثلاثة من الصحابة، وجاء خارج الصحيحين عن غيرهم، رضي الله عنهم جميعا.
(٣) (ص: ٢٧٧).
(٤) تحرير العقل من النقل (ص: ٣٧٨-٣٧٩).
(٥) انظر: الاقتراح في أصول النحو (ص: ٤٣-٤٦)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٨/١ وما بعدها).
(٦) انظر: الرسالة التاسعة من رسائله (٣٧٢/١-٣٧٣).

(ت٢٩١هـ)[١]، والأزهري (ت٣٧٠هـ).[٢]

الوجه الثاني: قال الأزهري (ت٣٧٠هـ): "أخبرني المُنْذِري عن أحمد بن يحيى؛ أنه سئل عن معنى هذا الحديث، فقال: معناه: لا حسد لا يضر إلا في اثنتين، قال: والحسد أن يرى الإنسان لأخيه نعمة، فيتمنى أن تزوى عنه وتكون له، قال: والغَبْط: أن يتمنى أن يكون له مثلها من غير أن تُزْوَى عنه، قلت: فالغَبْط ضرب من الحسد، وهو أخف منه(...)، وليس كضرر الحسد الذي يتمنى صاحبه زوال النعمة عن أخيه". وأحمد بن يحيى هو المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ). وإلى هذا مال أهل اللغة والغريب وشراح الحديث[٣]؛ قال البخاري مترجما لهذا الحديث في كتاب العلم من «صحيحه»[٤]: باب الاِغتباط في العلم والحكمة. واللغة أوسع من أن تضيق بسبب ضيقٍ واقع في عقل الإسلامبولي!.

الوجه الثالث: جاء الحديث من طريق أخرى صحيحة تبرز أن الحسد المراد في هذا الحديث هو المحمود (الغبطة، والمنافسة)؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا حسد إلا في اثنتين: رجل علمه الله القرآن، فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فسمعه جار له، فقال: ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل، ورجل آتاه الله مالا، فهو يُهلكه في الحق، فقال رجل: ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل**».[٥] وهذه إحدى ثمرات جمع طرق الحديث.

الوجه الرابع: أقرّ بعض شراح الحديث بأن الحسد المراد في الحديث، المعبر عنه بالغبطة؛ فيه ضرر أيضا؛ لكنه ضرر يسير بالمقارنة مع ضرر الحسد المذموم؛ لكون المراد بالأول: الحث على التنافس في الخير اللازم والمتعدي. وقد شبّهه الخَطَّابي (ت٣٨٨هـ) بالكذب؛ فقد ثبت عن النبي ﷺ إباحته في ثلاثة مواطن: الإصلاح بين الناس، الحرب، وبين الرجل وزوجه يترضاها.[٦] ولا يخفى ما لهذه الحالات المباحة-في الحسد، والكذب-من الأثر البالغ

(١) رواه عنه الأزهري في تهذيب اللغة (١٦٤/٥)، مادة (حسد)، والخطابي في أعلام الحديث (١٩٥/١).

(٢) انظر: الموضع نفسه من المصدر السابق، وموضع (٨٤/٨)، مادة (غبط).

(٣) تقدم بعضها، وانظر أيضا: الغريبين في القرآن والحديث (٤٣٨/٢)، وشرح البخاري لابن بطال (١٥٧/١)، والمسالك في شرح موطأ مالك (٢٦٧/٧-٢٦٨)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢١١/١)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين (٢٨٨/١-٢٨٩)، وفتح الباري (١٦٦/١-١٦٧).

(٤) (٢٥/١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٢٦).

(٦) انظر: أعلام الحديث (١٩٦/١).

في إصلاح الفرد والمجتمع.

المعلم الثالث-رد الحديث بمجرد استشكال معناه. هنا اتسع الرقع على المستشكلين المُنْفَلتين، وصاروا يخبطون خبط عشواء؛ فيردون كل حديث تعذر عليهم فهمه صونا للسُّنة الغراء!. ولو اتبع الإستشكال أهواءهم وفهومهم لألغينا طرفا واسعا من السنة النبوية.[1]

ومن الأحاديث التي استشكلها بعض المستشكلين المُحْدَثين: حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، مرفوعا: «**إن العبد ليعمل عملَ أهل النار، وإنه من أهل الجنة، ويعمل عملَ أهل الجنة، وإنه من أهل النار، وإنما الأعمال بالخواتيم**».[2]

قال الشيخ محمد الغزالي تعليقا عليه: «هناك أحاديث كثيرة تدور على هذا المحور، وهو أن الإنسان مسلوب المشيئة، وأنه مقهور بكتاب سابق، وأن سعيه باطل لأنه لا يغير شيئا مما خط عليه فى الأزل»!.[3] الجواب عن استشكاله هذا من وجهين اثنين:

الوجه الأول: سبب ورود هذا الحديث[4]: أن رسول الله ﷺ التقى هو والمشركون، فاقتتلوا، فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدَع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقيل: ما أجزأ منا اليوم أحدٌ كما أجزأ فلان، فقال رسول الله ﷺ: «**أَمَا إنه من أهل النار**». فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه، كلما وقف وقف معه، وإذا أسرع أسرع معه، قال: فجُرح الرجل جرحًا شديدًا، فاستعجل الموت، فوضع نَصْلَ سيفه بالأرض وذُبَابُه بين ثدييه، ثم تحامل على سيفه، فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: أشهد أنك رسول الله، قال: «**وما ذاك؟**»، قال: الرجل الذي ذكرت آنفا أنه من أهل النار، فأعظم الناس ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجت في طلبه، ثم جُرح جرحا شديدا، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه في الأرض وذُبَابه بين ثدييه، ثم تحامل عليه، فقتَل نفسه، ثم ساق قول النبي ﷺ. وبهذا يتبين مراد النبي ﷺ في الحديث.

---

(١) راجع القاعدة الذهبية المعلّمية اليمانية في المعلم الرابع من معالم المُحَدِّثين العامة: "استشكال النص لا يعني بطلانه". ولكلامه عليها تتمات نافعات.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٠٧)، واللفظ له، ومسلم (١١٢).

(٣) السنة النبوية: (ص ١٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٩٨، ٤٢٠٢)، ومسلم (١٠٦/١، رقم: ١١٢).

الوجه الثاني: وقع بيان زائد-إضافة لبيان سبب الورود-في طرق الحديث الأخرى؛ فقد جاء فيها: «**إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يَبدو للناس، وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يَبدُو للناس، وهو من أهل الجنة**».[1] وهاهنا تتجلى ثمرة استيفاء طرق الحديث أيضا.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٩٨، ٤٢٠٢، ٤٢٠٧)، ومسلم (١١٢).

خاتمة

توصل هذا البحث في خاتمته إلى جملة من النتائج والتوصيات؛ أما النتائج، فهي:

أولا-الهوة الشاسعة بين المُحَدِّثين والمُحْدَثين في التعامل مع الأحاديث النبوية المستشكلة؛ ففرقة المُحَدِّثين انتهجت نهج الإنضباط والتقنين صونًا لجناب السنة النبوية التي هي بيان القرآن الكريم، وفرقة المُحْدَثين جازفت وتخبّطت في هذا الباب في أغلب أحوالها!.

ثانيا-إن استشكال الحديث لا يقتضي بطلانه وإلغاءه، ووقوع المشكل في القرآن الكريم والسنة النبوية ليس عبثا، بل هو ابتلاء لعقول الناس، واختبارٌ لقلوبهم.

ثالثا-اختلاف طبقات المستشكلين المُحْدَثين وأهدافهم ومناهجهم؛ فليسوا سواء، مع كون النتيجة واحدة في النهاية!.

وأما التوصيات، فهي:

أولا-تأليف موسوعة علمية حديثية تضم في طياتها الأحاديث النبوية المستشكلة قديمًا وحديثًا، مرتبة، مبوبة؛ ليسهل الرجوع إليها وتداولها.

ثانيا-تأليف كتاب في طبقات المستشكلين؛ تمييزًا للخبيث من الطيب، استنانًا بمنهج المحدثين في تمييز الرواة.

ثالثا-تحقيق ما لم يحقق من مؤلفات هذا الباب، مع التعريف بها والتشهير؛ كي تعرف وتطالع، وكي يعرف أن المحدثين ما قصروا في هذا الجانب من جوانب العناية بالسنة النبوية.

رابعا-تجديد الدعوة إلى التكامل المعرفي في هذه الأيام، خصوصا بالنسبة للمستشكلين المُحْدَثين من أصحاب التخصصات غير الشرعية؛ حتى يقدروا علوم الشريعة حق قدرها، ويتأنوا قبل أن يكتبوا حرفا متصلا بها؛ «وإذا تكلم المرء في غير فَنِّه أتى بالعجائب».[1]

(١) فتح الباري (٥٨٤/٣).

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ لأحمد بن مبَارك، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٣: ١٣٢٣هـ-٢٠٠٢م؛ بلا تحقيق.
- الأجوبة المرضية فيما سئل السَّخَاوي عنه من الأحاديث النبوية للسَّخَاوي، دار الراية للنشر والتوزيع-الرياض، ط١: ١٤١٨هـ؛ تحقيق: محمد إسحاق إبراهيم.
- الأحكام النبوية في الصناعة الطبية لأبي الحسن الحموي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١: ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م؛ تحقيق: الأستاذ عبد السلام هاشم حافظ.
- اِختلاف الحديث للشافعي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م؛ تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) للخطابي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط١: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م؛ تحقيق: الدكتور محمد بن سعد آل سعود.
- الأعلام للزركلي، دار العلم بالملايين-بيروت، ط١٥: ٢٠٠٢م؛ بلا تحقيق.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع-السعودية، ط١: ١٤٢٣هـ؛ تحقيق: مشهور سلمان، وشاركه في التخريج: أحمد عبد الله أحمد.
- الاِعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع-السعودية، ط١: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م؛ تحقيق: مجموعة من المحققين.
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، دار البيروتي-دمشق، ط٢: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م؛ تحقيق: عبد الحكيم عطية، مراجعة وتقديم: علاء الدين عطية.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة لعبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، وعالم الكتب-بيروت، ط١:

١٤٠٦-١٩٨٦م.

- الإيضاح في علوم الحديث والإصطلاح للدكتور سعيد الخن والدكتور بديع اللحام، دار الكلم الطيب-بيروت، دمشق، ط٥: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- تاريخ ابن خلدون المسمى: «العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر»، دار الفكر-بيروت، ط١: ١٤٠١هـ-١٩٨١م؛ ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: الدكتور سهيل زكار.

- تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم لسامر الإسلامبولي، مركز ليفانت للدراسات الثقافية والنشر-الإسكندرية، ط٣: ٢٠١٩م.

- التمييز لمسلم بن الحجاج، مكتبة الكوثر-السعودية، ط٣: ١٤١٠هـ؛ تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

- تهذيب اللغة للأزهري، دار إحياء التراث-بيروت، ط١: ٢٠٠١م؛ تحقيق: محمد عوض مرعب.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، مكتبة المعارف-الرياض؛ تحقيق: الدكتور محمود الطحان.

- جمهرة اللغة لابن دُريد، دار العلم بالملايين-بيروت، ط١: ١٩٨٧م؛ تحقيق: رمزي منير بعلبكي.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، مكتب الخانجي-القاهرة، ط٤: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م؛ تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام هارون.

- درء تعارض العقل والتقل لابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض، ط٢: ١٤١١هـ-١٩٩١م؛ تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم.

- دراسة نقدية في علم مشكل الحديث لإبراهيم العسعس، المكتب الإسلامي-بيروت، دمشق، عمان، ط١: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- درر الحكام في شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر أفندي، تعريب: فهمي الحسيني، دار الجيل-بيروت، ط١: ١٤١١-١٩٩١م.

- رسائل الجاحظ، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١: ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م؛ تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام هارون.

- الرسالة للشافعي، مطصفى البابي الحلبي وأولاده-مصر، ط١: ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م؛ تحقيق

وشرح: أحمد محمد شاكر.

- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، دار عطاءات العلم-الرياض، ودار ابن حزم-بيروت، ط٣: ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م؛ تحقيق: مجموعة من المحققين.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض، ط١: ١٤١٥ إلى ١٤٢٢هـ-١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢م.

- السنة ودورها في الفقه الجديد لجمال البنا، دار الفكر الإسلامي-مصر.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م؛ تحقيق: الدكتور عبد المجيد خيالي.

- شرح صحيح البخاري لابن بطال، مكتب الرشد-الرياض، ط٢: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م؛ تحقيق: ياسر إبراهيم.

- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطَّحَاوي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١: ١٤١٥هـ-١٤٩٤م؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

- صحيح البخاري، دار طوق النجاة-بيروت، ط١: ١٤٢٢هـ؛ عناية: الدكتور محمد زهير الناصر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.

- صحيح مسلم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه-القاهرة، ط١: ١٣٧٣هـ-١٩٥٥م؛ تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال، مكتبة الخانجي-مصر، ط٢: ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م؛ تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني.

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية، دار عطاءات العلم-الرياض، ودار ابن حزم-بيروت، ط٤: ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م؛ تحقيق: ناسف بن أحمد الحمد، مراجعة: سليمان بن عبد الله العمير وإبراهيم بن علي العبيد.

- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي، مكتبة نزار مصطفى الباز-الرياض، ط١: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م؛ تحقيق ودراسة: أحمد المزيدي، مراجعة: الدكتور فتحي حجازي.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، المكتبة السلفية-مصر، ط١: ١٣٨٠هـ-١٣٩٠م؛ ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب.

- القاموس المحيط للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٨: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م؛ تحقيق: مكتب التحقيق بالمؤسسة بإشراف: محمد العرقسوسي.

- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي، دار الكتب العلمية-بيروت.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي، دار الوطن-الرياض؛ تحقيق: علي حسن البواب.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، جمعية دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن، ط١: ١٣٥٧هـ؛ تصحيح: أبي عبد الله السورقي، مقابلة: إبراهيم حمدي المدني.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، مكتبة القدسي-القاهرة، ط١: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م؛ تحقيق: حسام الدين القدسي.
- مختصر استدراك الحافظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحاكم لابن الملقن، دار العاصمة-الرياض، ط١: ١٤١١هـ؛ تحقيق: الدكتور سعد آل حميد، وعبد الله اللحيدان.
- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء: دراسة حديثية أصولية فقهية تحليلية للدكتور أسامة بن عبد الله خياط، دار الفضيلة-الرياض، ودار ابن حزم-بيروت، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط١: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م؛ تحقيق: محمد بن الحسين السلماني، وابنته عائشة، تقديم: الدكتور يوسف القرضاوي.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مشكل الحديث: دراسة تأصيلية معاصرة للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة-القاهرة، ط١: ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- معرفة أنوع علوم الحديث لابن الصلاح، دار الفكر المعاصر-بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م؛ تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي، دار الفكر-بيروت، ط١: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م؛ تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- نظرية الاعتبار في العلوم الإسلامية للدكتور عبد الكريم عكوي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي-أمريكان ط١: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.